مدعومة بحالات عدم اليقين حول الاقتصاد الكلي وانخفاض جودة الأصول

«المركز»: جائحة «كوفيد - 19» تلقي بظلالها على الخدمات المصرفية في الكويت

أشار المركز المالي الكويتي «المركز» إلى أن النظام المصرفي في الكويت سيظل يواجه ضغوطًا تتعلق بالربحية وجودة الأصول على مدار السنة. جاء ذلك في تقريره الصادر مؤخرًا بعنوان «النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي في الكويت 2020 – جودة الأصول تحت الضغط في ظل تحول البيئة التشغيلية إلى بيئة مفعمة بالتحديات»، والذي يناقش التقرير بتعمّق أثر جائحة كوفيد – 19 المترتب على العوامل الرئيسية مثل الطلب على الائتمان ونمو الودائع وصافي هامش الفائدة للقطاع البنكي. ويرصد التقرير الأثر المترتب على القروض المتعثرة وربحية البنوك الكويتية على مدار الفصول القليلة المقبلة.

وأوضح التقرير أنه من المرتقب أن تلقي جائحة كوفيد 19- بالمزيد من الضغوط على القطاع المصرفي الكويتي في عامي 2020 و2021، متوقعاً أن تؤدي قيود الإغلاق وكذلك الانخفاض اللاحق في أسعار النفط إلى تدني معدلات النشاط الاقتصادي إلى مستويات لم نعهدها منذ عقود. ونظرًا للطابع الفريد للأزمة، والتي كان لها بالغ الأثر على كل من العرض والطلب، فإنها تتطلب اتخاذ إجراءات معالجة فاعلة من خلال تدابير السياسة العامة.

إضافة إلى ذلك، يقول التقرير أن عدم وجود حوافز مالية كبيرة لدعم الاقتصاد جنبًا إلى جنب مع عدم وجود طفرة في الأعمال التجارية المتعثرة قد يسفرا عن زيادة العبء الملقى على عاتق القطاع المصرفي ناهيك عن أن النفقات قد تكون باهظة على المدى البعيد. في ظل مواجهة بيئة الأعمال لتحديات جسيمة خلفتها أزمة جائحة كوفيد – 19، فقد ارتفع الطلب على التمويل والائتمان لدعم الأعمال (خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) رغم عدم تحقيق أي إيرادات تذكر. من ناحية أخرى، وفرت الحكومة الكويتية الدعم للمشريع الصغيرة والمتوسطة في شكل قروض مدعومة (معفاة من الفوائد). ورغم ذلك، يقعّ عبء إصدار القروض إلى جانب التدابير الإدارية وبذل العناية الواجبة على عاتق البنوك، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر التشغيلية.

كذلك، توقع التقرير أن يكون الطلب على الائتمان معتدلًا بنسبة 4.0% (على أساس سنوي) في عام 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي فضلًا عن الناتج بسبب القيود التي فرضتها الحكومة. ومن المتوقع أن يتمثل الأثر المترتب على القيود المفروضة على العرض مثل نقص القوى العاملة في القطاعات التي يسيطر عليها المقيمون في كبح جماح النشاط الاقتصادي.

وعلى غرار ذلك، من المتوقع أن ينخفض نمو ودائع البنوك المدرجة إلى 5.0% في 2020، مقارنة بالانخفاض بنسبة 8.1% في العام السابق. ومن المتوقع أن ينتج عن الانكماش احتمال فقدان الوظائف وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع. ويؤكد التقرير أن المزيد من التخفيض في أسعار الفائدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي سيسفر عنه نتائج سلبية في تعبئة الودائع.

ووفقاً للتقرير، يُتوقع أن يقفز إجمالي القروض المتعثرة إلى 4.7% في 2020، مقارنة بـ 1.8% في 2019. ومن المرجح أن يكثر التعثر في السداد لدى قطاعات مثل العقارات، نظرًا لارتفاع نسبة الرفع المالي لدى بعض المقترضين بشكل نسبي. ورغم ذلك، فإن البنوك الكويتية لديها مخصصات لخسائر القروض هي الأعلى من نوعها عن جميع الدول الخليجية، بما يضمن توفير احتياطيات للبنوك لتغطية أعلى قدر من الخسائر غير المتوقعة.

كما توقع التقرير أن ينخفض معدل الربحية في 2020، إلى جانب انخفاض صافي الدخل من 1,202 مليون دينار كويتي في 2019 إلى 592 مليون دينار كويتي في 2020 بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية نتيجة لهوامش الفوائد الصافية التعاقدية إلى جانب انخفاض الإيرادات غير المحملة بالفائدة بسبب أنشطة الأعمال المتدنية.

ونوه التقرير إلى أن النظرة المستقبلية للخدمات المصرفية في الكويت يمكن أن تتغير وفقًا للأمور التالية: توفير حوافز مالية إضافية للحد من وطأة الأضرار الاقتصادية وانتعاش أسعار النفط وإجراءات الخصخصة الفعالة وعمليات الإصلاح القوية وذلك على الجانب الإيجابي، والارتفاع في عدد الحالات وعودة قيود الإغلاق والمزيد من التدهور في النشاط الاقتصادي على الجانب السلبي. ومن شأن التطورات الإيجابية بشأن التوصل إلى لقاح محتمل لعلاج وباء كوفيد – 19 أن تغير قواعد اللعبة.

وأشار تقرير «المركز» أيضًا إلى أنه بصرف النظر عن الضغط قصير المدى على العمليات البنكية، فإن الأثر المترتب على جائحة كوفيد – 19 سيكون ملموسًا بطرق أخرى مثل التغيرات في سلوك المستهلك والتي سيكون لها أثر على القطاع البنكي. هذا وستكون هذه الجائحة محفزًا ومحركًا لزيادة الاعتماد على الرقمنة في القطاع البنكي. وسيتم البدء في تسويق المنتجات وبيعها عبر القنوات الرقمية، حيث يميل العملاء إلى تجنب زيارة فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي. إن الانتشار السريع للهواتف الذكية إلى جانب الملامح الديموغرافية لدى الشاب سيدعم الاعتماد على القنوات المصرفية الرقمية بشكل أسرع. وسيبدأ الكثير من العملاء بالمطالبة بميزات رقمية احترافية مثل الدفع بدون تلامس وفتح حسابات بدون زيارة الفرع والإقراض الرقمي. وسيكون لزامًا على البنوك ترقية أنظمتها وفقًا لذلك لمواكبة التطورات في مجال الخدمات المالية وقد تضطر إلى الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية الصغيرة على المدى القصير من أجل توفير الخدمات الرقمية التي يتطلع إليها عملاء المصارف في العصر الحديث.

النظام المصرفي في الكويت يعاني

«العام» يواصل الارتفاع..والمؤشرات «تتباين»

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 2ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5297ر49 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر05 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 346ر6 مليون سهم تمت عبر 10934 صفقة نقدية بقيمة بلغت 30ر8 مليون دينار كويتي (نحو 107ر8 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4274ر36 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر18 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 290ر6 مليون سهم تمت عبر 7172 صفقة نقدية بقيمة 12ر8 مليون دينار (نحو 44ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 7ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5815ر74 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 56ر06 مليون سهم تمت عبر 3762 صفقة بقيمة 18ر05 مليون دينار (نحو 63ر17 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 16ر4 نقطة ليبلغ مستوى 4289ر70 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر38 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 256ر4 مليون سهم تمت عبر 5685 صفقة نقدية بقيمة 11ر15 مليون دينار (نحو 39ر02 مليون دولار).

وشهدت الجلسة تداول نحو 12ر8 ألف سهم من صندوق بيتك كابيتال ريت (بيتك ريت) عبر 13 صفقة بقيمة 13ر4 ألف دينار (نحو 46ر9 الف دولار).

وكانت شركات (صلبوخ) و(لوجستيك) و(معادن) و(آبار) الأكثر ارتفاعا أما شركات (أعيان) و(السلام) و(بتروجلف) و(ابيار) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (وطنية دق) و(السورية) و(قيون أ) و(يونيكاب) الأكثر انخفاضا.

جلسة متباينة للبورصة

الوكالة تثبته في المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»

الدوسري: تصنيف «فيتش» يعكس التقدير الدولي لبنك الخليج

- البنك يتمتع بانتشار كبير في السوق المصرفي ورسملة كافية وإدارة عالية الخبرة

دلال الدوسري

ثبتت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش» تصنيف بنك الخليج للمُصدر على المدى الطويل عند المرتبة «A+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة». كما ثبتت الوكالة تصنيف الجدارة المالية للبنك عند المرتبة «bb+».

ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وكالة فيتش، يتمتع بنك الخليج بانتشار جيد في السوق المصرفي الكويتي، سواءً من ناحية الخدمات المصرفية الشخصية أو الخدمات المصرفية للشركات. ويضم البنك شبكةً واسعة النطاق من الفروع، معززةً بقدرات عالية في مجال تقديم الخدمات المصرفية. كما يمتلك البنك جهاز إدارة على درجة رفيعة من الكفاءة والخبرة في القطاع المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي، وله سجل حافل في مجال التطبيقات الاستراتيجية في الكويت. وذكرت الوكالة أن النظرة المستقبلية «المستقرة» لبنك الخليج من حيث تصنيف المُصدر تعكس التصنيف السيادي لدولة الكويت.

وقالت وكالة فيتش في تقريرها إن نسبة القروض غير المنتظمة لبنك الخليج شهدت تحسناً على مدى السنوات الخمس الماضية نظراً إلى عمليات شطب الانكشافات المورثة وندرة القروض الجديدة التي تشوبها المشكلات، بالإضافة إلى وضعه الجيد مقارنةً بالبنوك المماثلة. كما صرحت الوكالة أن بنك الخليج يتمتع بالاستقرار في أرباحه من الخدمات المصرفية الأساسية خلال السنوات الخمس المنصرمة، وذلك بفضل ارتفاع صافي إيرادات الفوائد واستقرار نسبة التكلفة إلى الإيرادات، علاوةً على انخفاض أعباء تعثر القروض.

وتعليقاً على إعلان وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، صرحت دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين في بنك الخليج، قائلةً: «لقد سررنا بتثبيت تصنيف مصرفنا للمُصدر على المدى الطويل عند المرتبة «A+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة فيتش. واستطردت قائلةً: «إن ذلك يعكس التقدير الدولي الذي يحظى به بنك الخليج لما يتمتع به من انتشار كبير في السوق المصرفي ورسملة كافية وإدارة عالية الخبرة بالإضافة إلى سلامة أوضاع السيولة لديه.»

هذا، ولا يزال بنك الخليج يحظى بالتقدير الدولي لجدارته الائتمانية وقوته المالية، حيث تم تصنيفه في المرتبة «A» من جميع وكالات التصنيف الدولية الكبرى. بالإضافة إلى قيام وكالة فيتش مؤخراً بتثبيت تنصيفه، فقد حظي بنك الخليج بتصنيف في المرتبة «A+» للعملات الأجنبية على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من وكالة كابيتال إنتليجنس، وعلى تصنيف في المرتبة «A–» للمُصدر، مع نظرة مستقبلية «سلبية» من وكالة ستاندارد آند بورز، وعلى تصنيف في المرتبة «A3»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة» للودائع على المدى الطويل من وكالة موديز لخدمات المستثمرين.

بهدف دعم الصناعة البترولية

«أوابك» و«أسري» تبحثان تعزيز التعاون العربي

بحث الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) علي بن سبت ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسري) مازن مطر تعزيز التعاون بين الشركات العربية انطلاقا من الادراك لأهمية دور هذه الشركات في دعم وتطوير أداء الصناعة البترولية في إطار تعزيز العمل العربي المشترك.

وقالت (أوابك) في بيان صحفي أمس الثلاثاء ان بن سبت أكد خلال الاجتماع الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي إن ما تمر به معظم الدول الأعضاء في منظمة (أوابك) من ظروف اقتصادية وتحديات عديدة تفرض علينا بذل المزيد من الجهود للبحث عن الحلول الناجعة لمواجهة تلك التحديات.

ودعا بن سبت دول (أوابك) الى استغلال مقومات النجاح التي تتمتع بها ومن بينها امتلاكها لاحتياطيات كبيرة من النفط والغاز والموقع الجغرافي القريب من أسواق الاستهلاك الرئيسية والممرات المائية الدولية وتوفر البنية التحتية من خطوط أنابيب وموانئ تصدير.

وذكر ان الاجتماع يأتي في إطار التشاور والتنسيق المستمر بين الأمانة العامة لمنظمة (أوابك) والشركات العربية حيث تعتبر شركة (أسري) أحد الشركات العربية الرائدة التي ساهمت في تأسيسها الدول الأعضاء في المنظمة في عام 1973 ومقرها في مملكة البحرين.

وأثنى بن سبت على جهود شركة (أسري) في تجديد البنية التحتية للشركة والانفتاح على السوق العالمي في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها الشركة في سوق اصلاح السفن مع شركات عالمية.

وذكر ان الاجتماع ناقش سبل تعزيز التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة أوابك وشركة أسري في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك خاصة ان الأمانة العامة للمنظمة تمتلك رصيدا زاخرا من الدراسات البترولية المتخصصة في مختلف قطاعات الصناعة البترولية.

واوضح انه تم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل فريق تنسيق مشترك بين الجانبين لمتابعة جهود زيادة التعاون بين اوابك وأسري.

من جانبه نقل مازن مطر خلال الاجتماع وفقا للبيان تحيات وزير النفط البحريني ورئيس مجلس إدارة شركة أسري الشيخ محمد آل خليفة مؤكدا الحرص الدائم على تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع الدول المساهمة في شركة أسري.

واستعرض مازن النشاطات الحالية للشركة في مجال عمليات بناء وإصلاح وصيانة السفن والناقلات ووسائل النقل البحري المتخصصة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها.

النفط الكويتي يتراجع إلى 41.5 دولاراً للبرميل

هبط سعر برميل النفط الكويتي بواقع 2.95 دولار خلال تعاملات أمس الأول، ليصل إلى 41.5 دولار، مقابل 44.45 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وانخفضت عقود خام برنت القياس العالمي 65 سنتاً لتبلغ عند تسوية تعاملات أمس الأول 42.01 دولار للبرميل، في حين هبطت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 70 سنتاً إلى 39.07 دولار للبرميل.

عالمياً، تراجعت أسعار النفط أمس الأول، بعد أن أجرت السعودية أعمق تخفيضات شهرية للأسعار في 5 أشهر للشحنات إلى آسيا بينما تُلقي الضبابية التي تُحيط بالطلب الصيني بظلالها على تعافي السوق.

ويتعرض النفط لضغوط أيضاً بينما تزيد شركات أمريكية عمليات الحفر لمعروض جيد بعد أحدث تعافٍ لأسعار الخام.

وتُعطي آمال الحصول على لقاحات محتملة لفيروس كورونا المُستجد (كوفيد 19) دعماً لأسعار النفط بعد أن قال مسؤولون أستراليون إنهم يتوقعون الحصول على أول دفعات من اللقاحات في يناير المُقبل، وأن تلك اللقاحات ستُعطي حماية لعدة سنوات.

ومع بداية تعاملات أمس الثلاثاء، تراجعت أسعار النفط العالمية وسط مخاوف متعلقة بزيادة إصابات «كورونا» في الولايات المتحدة بعد عطلة عيد العمال أمس الاثنين، ومتابعة مستويات الطلب على الخام.